

Distr.: General
12 April 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى المداولات التي جرت في مجلس الأمن في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن المزاем المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي هذا الصدد، أكتب إليكم لأعرب عن خيبة أمني الكبيرة لعدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على آلية مخصصة لتحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وأكرر الإعراب عن استنكاري إزاء التقارير عن استخدام تلك الأسلحة في الجمهورية العربية السورية. وأكرر أيضا إدانتي الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وأي استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية، من جانب أي طرف من أطراف النزاع، هو أمر بغيض يستحق الشجب ويمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

ومن الواضح أن خطورة المزاем الأخيرة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في دوما (الغوطة الشرقية) تبرر إجراء تحقيق يتسم بالحياد والموضوعية والاستقلال، باستخدام الخبرة المهنية. وأؤكد مجددا بالتالي تأييدي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها، التي عهد إليها بمهمة معرفة الحقائق بشأن مزاем استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية.

وقد تلقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل طلبا لإيفاد فريق لبعثة تقصي الحقائق ووافقت عليه. وبناء على ذلك، فإن الأعمال التحضيرية، بما في ذلك الدعم الأمني الذي تقدمه الأمم المتحدة، تجري على قدم وساق للوصول الفريق في الجمهورية العربية السورية. ويجب أن تمنح بعثة تقصي الحقائق إمكانية الوصول الكامل، دون قيود أو عوائق، كي يتسنى لها الاضطلاع بأنشطتها.

وتقع كفالة المساءلة عن استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية ضمن مسؤولياتنا، ناهيك عن مسؤوليتنا تجاه ضحايا هذه الهجمات. وانعدام المساءلة يشجع أولئك الذين يمكن أن يستخدموا تلك الأسلحة عن طريق طمأنتهم إلى الإفلات من العقاب. ويضعف هذا، بدوره، القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والهيكلي الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ككل.



وأحث جميع الدول الأعضاء على العمل بروح من المسؤولية في هذه الظروف الخطيرة. وأناشد مجلس الأمن أن يضطلع بواجباته وألا يتخلى عن الجهود الرامية إلى الاتفاق على آلية مخصصة تتسم بالحياد والموضوعية والاستقلال لتحديد المسؤولية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. وأعرب عن استعدادي لدعم هذه الجهود.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش
